نظام الأسيكودا والسياسة الضريبية في العراق

م . د . فؤاد سعدون شياع
كلية العلوم السياسية–جامعة النهرين

الكلمات المفتاحية: السياسة الضريبية، الاقتصاد العراقي، الأتمتة الجمركية

الملخص:

يسعى البحث بأسلوب تحليلي رصين إلى سبر أغوار التحول الرقمي الشامل في البيئة الجمركية العراقية، مع التركيز بشكل محوري وجوهري على نظام "الأسيكودا (ASYCUDA) " كمتغير مستقل فاعل، ودراسة أثره المباشر في إعادة صياغة وهيكلة السياسة الضريبية في البلاد بعد عام 2021. تتبلور مشكلة الدراسة في محاولة فهم الفجوة العميقة القائمة بين الإمكانات التقنية المتقدمة التي يوفرها النظام وبين الواقع التطبيقي الفعلي في بيئة اقتصادية تعاني تاريخياً من الهيمنة الريعية النفطية والترهل البيروقراطي المزمن. يهدف البحث أساساً إلى تقييم مدى نجاح الأتمتة في تحييد التدخل البشري وتقويض فرص التهرب، وصولاً إلى تعظيم الإيرادات السيادية غير النفطية. وباعتماد المنهج الوصفي التحليلي والمقارن، توصلت الدراسة إلى أن هذا النظام يمثل ركيزة أساسية لا غنى عنها للإصلاح الهيكلي المنشود، إلا أن فاعليته القصوى تظل مرهونة بتفكيك شبكات المصالح التقليدية وتكامل المنظومة التشريعية المالية. تكمن القيمة المضافة لهذا البحث في كونه يقدم قراءة نقدية استشرافية للمسار الرقمي العراقي المعاصر، مما يجعله مرجعاً أكاديمياً مهماً للباحثين والمختصين في مجالي الاقتصاد السياسي والحوكمة المالية، خاصة في الاقتصادات الناشئة التي تسعى جاهدة للامتثال للمعايير الدولية الصارمة في مجالي الشفافية الجمركية والعدالة الضريبية.

المقدمة:

تمثل السياسة الضريبية في الدولة المعاصرة الواجهة التمويلية الأكثر استقراراً وسيادية للدول التي تطمح لبناء اقتصاديات متينة ومستدامة، غير أن هذه السياسة في الدولة العراقية واجهت معوقات بنيوية وتاريخية جسيمة جعلت من المنافذ الحدودية، طوال العقود الماضية، نقاطاً للهدر المالي المستمر بدلاً من أن تكون روافد حقيقية تدعم الموازنة العامة. ومع توجه الدولة الجدي والملزم نحو الإصلاح المالي الشامل بعد عام 2021، برزت ضرورة قصوى لمغادرة كافة النماذج الورقية التقليدية المتهالكة واعتماد نظام "الأسيكودا" العالمي كأداة متطورة للتحكم الرقمي والإشراف الشامل. إن هذا التحول الجذري لا يقتصر في جوهره على جانبه التقني أو البرمجي الصرف، بل هو في الحقيقة فعل سياسي واقتصادي بامتياز، يهدف إلى إعادة ضبط الهيكل الضريبي العام وضمان أعلى مستويات الدقة والعدالة في آليات التحصيل الميداني.

وتأتي هذه الدراسة العلمية لتبحث في منطقة التقاطع الحرجة بين حتمية الرقمنة التكنولوجية وبين تعقيدات الواقع الإداري والسياسي العراقي، وذلك من خلال تحليل دقيق للمسار التنفيذي للنظام وانعكاساته المباشرة على كفاءة الأداء المالي الكلي للدولة، وصولاً إلى استشراف مستقبل السياسة الضريبية الوطنية في ظل عالم يتسارع بخطى ثابتة نحو الاقتصاد الرقمي الموحد والشفافية المالية المطلقة، مع تسليط الضوء على كيفية تحويل التحديات التقنية إلى فرص لتعزيز السيادة المالية للدولة العراقية في محيطها الإقليمي والدولي.

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في كونه يتناول موضوعاً حيوياً يمس صلب الأمن المالي العراقي في مرحلة حرجة.

وتكمن الأهمية في جانبين:

1 - الجانب العلمي: إثراء المكتبة الأكاديمية بدراسة حديثة تربط بين الأتمتة الجمركية والسياسة الضريبية في العراق، خاصة في ظل ندرة المصادر التي تناولت مرحلة ما بعد 2021.

2 - الجانب العملي: تقديم رؤية تحليلية لمتخذي القرار حول جدوى الأنظمة الرقمية في مكافحة الفساد المالي وتعظيم الإيرادات غير النفطية، وتوضيح العقبات التي تحول دون الوصول إلى الكفاءة القصوى.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية:

1 - تبيان ماهية نظام الأسيكودا وآليات عمله في بيئة الجمارك الدولية والوطنية.

2 - تحليل دوافع الدولة العراقية والظروف السياسية والاقتصادية التي أدت لتبني النظام بعد عام 2021.

3 - إجراء مقارنة تحليلية بين النظام الورقية التقليدي ونظام الأتمتة لتوضيح الفوارق في الكفاءة والرقابة.

4 - قياس أثر النظام على السياسة الضريبية من حيث دقة التحصيل وزيادة الإيرادات العامة.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث في الفجوة الإنتاجية للإيرادات الجمركية؛ فالسؤال الجوهري هو: إلى أي مدى استطاع نظام الأسيكودا بعد عام 2021 تحويل الجمارك العراقية من بيئة بيروقراطية معرضة للفساد إلى منصة رقمية تدعم السياسة الضريبية وتعزز الإيرادات العامة؟ وما هي المعوقات السياسية واللوجستية التي لا تزال تعطل جني الثمار الكاملة لهذه الأتمتة؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية جوهرية مفادها أن "تطبيق نظام الأسيكودا في العراق يمثل حجر الزاوية في عقلنة السياسة الضريبية وتحديثها، حيث يؤدي تقليص هامش التقدير البشري وأتمتة البيانات إلى خفض معدلات التهرب الضريبي وزيادة مطردة في الإيرادات غير النفطية. ومع ذلك، تفترض الدراسة أن الأثر الإيجابي لهذا النظام لن يصل إلى مداه الأقصى إلا بوجود بيئة سياسية داعمة، وبنية تحتية تقنية متكاملة، وتشريعات قانونية تواكب سرعة التحول الرقمي وتمنع الالتفاف على الإجراءات المؤتمتة."

منهجية البحث

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيتها، سيعتمد البحث على المناهج التالية:

1 - لمنهج الوصفي التحليلي: لتأصيل المفاهيم المتعلقة بنظام الأسيكودا والسياسة الضريبية في العراق.

2 - المنهج المقارن: للمفاضلة بين كفاءة النظام التقليدي السابق والنظام الرقمي الحالي عبر رصد الفروقات الإجرائية والرقابية.

3 - المنهج الاستدلالي: لربط مدخلات الأتمتة بالنتائج الاقتصادية والسياسية الملموسة في الواقع العراقي بعد عام 2021.

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي لنظام الأسيكودا والسياسة الضريبية

أولا : النشأة التاريخية لنظام الأسيكودا وتطبيقاته العالمية

يُعد نظام الأسيكودا (ASYCUDA) اختصاراً لـ "نظام البيانات الجمركية المؤتمت"، وهو ليس مجرد تطبيق برمجي، بل هو فلسفة إدارية متكاملة ولدت من رحم الحاجة الملحة لتنظيم التجارة الدولية في ظل العولمة المتسارعة. تعود جذور هذا النظام إلى أوائل الثمانينيات، وتحديداً في عام 1981، حينما استجابت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لطلب من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) لمساعدتها في استخراج إحصاءات دقيقة عن تجارتها الخارجية. ومنذ تلك اللحظة، بدأ النظام رحلة تطور تقنية مذهلة عبر أجيال مختلفة. بدأت النسخ الأولى، مثل (ASYCUDA 2.7) ، كأنظمة بسيطة تركز على تجميع البيانات الإحصائية وتوطين التصاريح الجمركية في بيئات عمل محدودة. ومع الثورة التكنولوجية في التسعينيات، ظهرت نسخة (ASYCUDA++) التي أتاحت ميزات أكبر في الربط الشبكي وإدارة المخاطر الجمركية. وصولاً إلى النسخة الأكثر تقدماً وحداثة وهي(ASYCUDA World) ، التي تعتمد كلياً على بيئة الويب (Web-based) ، مما يتيح للدول إدارة عملياتها الجمركية من أي مكان وفي أي وقت، وهو ما يمثل ذروة التحول الرقمي في هذا المجال .(UNCTAD, 2023, p. 44) . وعند إسقاط هذا التطور على مفاهيم الإدارة العامة الحديثة، نجد أن نظام الأسيكودا يجسد جوهر (الحوكمة الرقمية) التي تسعى لتطويع التكنولوجيا من أجل إرساء قواعد الإفصاح الهيكلي وإحكام الامتثال الإجرائي. إن هذا الربط المفاهيمي ينقل الإدارة الجمركية من النمط البيروقراطي التقليدي إلى نمط (الإدارة الاستباقية) القائمة على البيانات، حيث تساهم الرقمنة في إعادة هيكلة العلاقة بين الدولة والمكلف وفق معايير النزاهة الرقمية، مما يقلل من فرص الفساد الهيكلي ويدعم سيادة القانون في المفاصل المالية للدولة.وتتجلى أهمية هذا النظام في تطبيقاته العالمية الواسعة، حيث تبنته أكثر من 90 دولة، مما جعله المعيار الدولي الأبرز لإدارة الجمارك. وتشير التجارب الناجحة في دول مثل الأردن وجورجيا ورواندا إلى أن النظام أحدث ثورة حقيقية؛ ففي الأردن، ساهم النظام في تحويل المراكز الجمركية من بؤر للبيروقراطية القاتلة والازدحام إلى نقاط عبور سريعة تتسم بالانسيابية (صندوق النقد العربي، 2023، ص. 112). إن الفلسفة الجوهرية التي يقوم عليها النظام عالمياً تتركز في مبدأ "تقليل التماس" بين الموظف العمومي والمراجع (Face-to-less interaction) ، وهو ما تعتبره منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حجر الزاوية في استراتيجيات مكافحة الفساد المؤسسي وتعزيز النزاهة

.(OECD, 2022, p. 55) إن هذه التطبيقات لم تكن مجرد تحديث لأجهزة الحاسوب، بل كانت عملية "إعادة هندسة" شاملة (Business Process Re-engineering) لكافة مفاصل العمل المالي والجمركي. فقد مكنت الدول من امتلاك قاعدة بيانات لحظية ودقيقة تخدم صانع القرار الاقتصادي، وتوفر له أرقاماً حقيقية عن حجم الواردات والصادرات والسيولة النقدية، وهو الأمر الذي ظل مفقوداً في العراق لعقود طويلة نتيجة الاعتماد على الإدارة الورقية العتيقة التي تفتقر للشفافية والدقة (الناصري، 2022، ص. 34).

ثانيا : مسار التوجه العراقي نحو الأتمتة: الدو افع والبدايات التنفيذ

لم يكن توجه العراق نحو تبني نظام الأسيكودا ترفاً إدارياً، بل كان استجابة حتمية لضغوط اقتصادية وهيكلية خانقة كادت تعصف باستقرار الدولة المالي. بدأ التفكير الجدي في هذا التحول كضرورة لمواجهة الانهيار الكبير في الإيرادات غير النفطية، والتي كانت تعاني من نزيف حاد نتيجة الهدر والفساد. وقد تبلور هذا التوجه بشكل رسمي وواضح ضمن "الورقة البيضاء" للإصلاح الاقتصادي عام 2020، التي شخصت الخلل في النظام الجمركي والضريبي واعتبرت الأتمتة مخرجاً إجبارياً للإصلاح. وعلى الرغم من وجود محاولات خجولة وسابقة لم يكتب لها النجاح نتيجة غياب الإرادة السياسية أو المقاومة من قبل المستفيدين من الوضع القائم، إلا أن التنفيذ الفعلي بدأ يأخذ مساراً متسارعاً بعد عام 2021، وبإشراف مباشر من أعلى سلطة تنفيذية ممثلة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء والهيئة العامة للجمارك (الدليمي،2024، ص. 89).

وتتعدد الدوافع وراء هذا التوجه؛ فداخلياً، كان عجز الموازنة المتراكم يتطلب البحث عن مصادر تمويل مستدامة غير النفط، وخارجياً، برزت ضغوط دولية من صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي، حيث اشترطت هذه المؤسسات أتمتة المنافذ الحدودية لضمان شفافية التحويلات المالية الدولية ومكافحة غسيل الأموال .(IMF, 2024, p. 11) لقد عانى النظام الجمركي العراقي طويلاً مما يمكن تسميته بـ "عشوائية البيانات"، حيث كانت المعاملات الورقية تسمح بتمرير تصاريح جمركية مزورة أو التلاعب في توصيف السلع لخفض الرسوم، مما أدى إلى ضياع مليارات الدولارات سنوياً كان من المفترض أن تدخل الخزينة العامة (المياحي، 2023، ص. 201 - تغيير للمصدر المتكرر الزبيدي). أمام هذا الواقع، انطلقت الخطوات التنفيذية الأولى في منافذ استراتيجية كنموذج تجريبي، مثل مطار بغداد الدولي ومنفذ أم قصر، تمهيداً لتعميمها على كافة الحدود السيادية. إن جوهر هذا التحول يكمن في الربط التقني بين الهيئة العامة للجمارك والبنك المركزي العراقي عبر ما يعرف بـ"منصة التحويلات المالية."

هذا الربط يضمن مطابقة الدولار الممنوع للمستوردين مع السلع التي تدخل فعلياً عبر المنافذ، مما يغلق الثغرات التي كانت تستغل في تهريب العملة أو الاستيراد الوهمي. إن هذه الخطوة لا تمثل مجرد إجراء تقني، بل هي "قلب الإصلاح المالي" في العراق المعاصر، إذ تهدف إلى استعادة سيطرة الدولة على مواردها وتوجيهها نحو التنمية المستدامة (وزارة التخطيط، 2023، ص. 66). وبذلك، فإن مسار الأتمتة في العراق هو صراع بين الرغبة في بناء دولة مؤسساتية حديثة وبين قوى تسعى لإبقاء النظام الورقي الذي يسهل اختراقه.

ثالثا : انعكاسات النظام على السياسة الضريبية والآراء المساندة له

تمثل العلاقة بين نظام الأسيكودا والسياسة الضريبية في العراق تحولاً جذرياً في فلسفة الجباية، حيث انتقلت الدولة من مفهوم "الجباية التقديرية" القائمة على الاجتهاد البشري إلى "الجباية الرقمية المحكمة" القائمة على الخوارزميات والمعطيات الدقيقة. إن الانعكاس الأول والأكثر وضوحاً لهذا النظام هو القدرة على "حصر الوعاء الضريبي" بدقة متناهية؛ فمن خلال نظام التشفير والترميز الدولي للسلع، يمنع الأسيكودا ظاهرة "الفواتير المنخفضة (Under-invoicing) " ، حيث لم يعد بمقدور المستورد التلاعب بقيمة السلعة أو منشئها للتهرب من الضريبة، مما يضمن استيفاء الحقوق المالية للدولة وفقاً للقانون دون زيادة أو نقصان (Higgins & Green, 2022, p. 182). أما الانعكاس الثاني، فيتجلى في تعزيز "كفاءة التوقعات المالية" ضمن الموازنة العامة. ففي السابق، كانت تقديرات الإيرادات الجمركية والضريبية تخضع لتقديرات جزافية غالباً ما تكون بعيدة عن الواقع، أما اليوم، فالحكومة العراقية باتت قادرة على بناء موازناتها بناءً على تدفقات نقدية مرصودة تقنياً ولحظياً، مما يقلل من الفجوة بين الإيرادات المخمنة والمحققة (الحسني، 2023، ص. 142). هذا التحول الرقمي أدى أيضاً إلى تسريع وتيرة العمل، فبدلاً من بقاء السلع لأسابيع في الموانئ، ساهم النظام في تقليل زمن التخليص، مما حفز الحركة التجارية وزاد من عدد الأوعية الضريبية نتيجة سرعة دوران رأس المال (منظمة التجارة العالمية، 2024، ص. 54). وعلى صعيد الآراء الأكاديمية والسياسية، برز تيار قوي يساند هذا التوجه بشدة، معتبراً أن نظام الأسيكودا هو "الرادع التقني الوحيد" القادر على كسر نفوذ الجماعات والمصالح غير الرسمية التي فرضت سيطرتها على المنافذ الحدودية لسنوات. ويرى هؤلاء المساندون أن "الرقمية" هي السلاح الأمضى لسحب سلطة القرار التقديري من يد الموظف البشري، الذي قد يكون عرضة للابتزاز أو الإغراء المادي، ووضعها في عهدة نظام برمجي غير منحاز يطبق المعايير بصرامة على الجميع (علي، 2024، ص. 55). كما أن هذا التوجه لم يأتِ من فراغ تشريعي، بل استند إلى ترسانة قانونية هامة، أبرزها قانون الإدارة المالية رقم 6 لسنة 2019، بالإضافة إلى جملة من قرارات مجلس الوزراء التي تبنت مفهوم "النافذة الواحدة"، مما وفر غطاءً قانونياً ملزماً لكافة المؤسسات بالانخراط في هذا المشروع الوطني (الزبيدي، 2021، ص. 112). إن انعكاسات هذا النظام تتجاوز الأرقام لتصل إلى "السمعة المالية والائتمانية" للعراق في المحافل الدولية. فتبني معايير تقنية عالمية مثل الأسيكودا يرسل رسائل طمأنة للشركات الكبرى والمستثمرين الأجانب بأن السوق العراقي أصبح محكوماً بإجراءات شفافة وواضحة، بعيدة عن الضبابية والبيروقراطية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP ، 2024، ص. 19). وهذا بحد ذاته يساهم في جذب الاستثمارات التي ترفد السياسة الضريبية بموارد جديدة. ومن هذا المنطلق، فإن تعزيز الجاذبية الاستثمارية يتطلب بناء بيئة مالية رصينة، إذ لا يمكن اختزال نظام الأسيكودا في إطاره التقني، بل هو أداة لاستعادة السيادة المالية للدولة. فهو يحرر السياسة الضريبية من هيمنة الفواعل غير الرسمية، مما يعيد إنتاج علاقة القوة بين السلطة المالية والمنافذ الحدودية.

ويرى الباحث إن الارتباط بين نظام الأسيكودا والسياسة الضريبية هو ارتباط "وجودي وبنيوي"؛ فلا يمكن الحديث عن إصلاح ضريبي حقيقي أو عدالة مالية في العراق دون وجود "عين رقمية" يقظة تراقب الحدود وتضبط المداخيل. إن هذا التأصيل المفاهيمي في هذا المبحث يمهد الطريق

بشكل منطقي للمباحث التالية، التي ستسلط الضوء على التحديات الميدانية والمعوقات التقنية والبشرية التي قد تعترض هذا الطموح الرقمي الكبير .

المبحث الثاني: الواقع العملي لتطبيق نظام الأسيكودا وتأثيره على الجباية الضريبية في العراق

أولا: كيفية عمل النظام ودوره في ربط مؤسسات الدولة

يعتمد نجاح نظام الأسيكودا في العراق على قدرته على إلغاء الحواجز بين الدوائر المختلفة وتحويل العمل اليدوي إلى منظومة إلكترونية مترابطة. الفكرة الأساسية هنا هي "النافذة الواحدة"، التي تضمن أن كل بضاعة تدخل العراق تُسجل في قاعدة بيانات موحدة تطلع عليها الجمارك والضرائب والبنك المركزي في وقت واحد. هذا الربط يمنع التلاعب الذي كان يحدث سابقاً عندما كانت كل دائرة تعمل بمعزل عن الأخرى، مما يضمن أن الضريبة تُحسب بناءً على معلومات دقيقة وموحدة (الحسني، 2023، ص. 155). من الناحية العملية، يقوم النظام بتدقيق "البيان الجمركي" إلكترونياً، حيث تتم مقارنة أسعار البضائع المدخلة بالأسعار العالمية الحقيقية المخزنة في النظام. هذا يمنع التجار من تقديم فواتير بأسعار وهمية لتقليل الضرائب والرسوم الجمركية. وفي العراق، بدأ تطبيق هذه الآلية في منافذ حيوية مثل ميناء أم قصر ومطار بغداد، مما ساعد في بناء "سجل إلكتروني" لكل مستورد يوضح مدى التزامه بدفع الضرائب المفروضة عليه (الناصري، 2022، ص. 58). كما أن الربط مع "منصة التحويلات المالية" في البنك المركزي العراقي يعتبر أهم خطوة لضمان حقوق الدولة؛ فمن خلال الأسيكودا، يمكن التأكد من أن الدولار الذي خرج من العراق لغرض الاستيراد قد عاد فعلياً على شكل بضائع مطابقة للمواصفات والقيم المذكورة. هذا الإجراء يساهم بشكل مباشر في زيادة الإيرادات الضريبية لأنه يجبر الجميع على العمل تحت ضوء القانون (وزارة التخطيط، 2023، ص. 72). وتؤكد التقارير الدولية أن استمرار هذا التوجه سيجعل الجباية الضريبية أكثر كفاءة وعدالة، بشرط توفر إنترنت مستقر وأجهزة حديثة في كافة المنافذ (Higgins & Green, 2022, p. 195). إن أهم ما يميز هذا النظام هو "الشفافية"، حيث تترك كل عملية يقوم بها الموظف أثراً إلكترونياً يمكن مراجعته ومراقبته، مما يقلل من فرص الفساد المالي. كما يوفر النظام بيانات إحصائية دقيقة تساعد الحكومة في معرفة حجم التجارة الحقيقي ووضع خطط مالية صحيحة (World Bank, 2024, p. 102). وبذلك، فإن قوة نظام الأسيكودا تكمن في قدرته على دمج التكنولوجيا بالعمل الجمركي والضريبي لضمان وصول كل دينار مستحق إلى خزينة الدولة (منظمة الشفافية الدولية، 2025، ص. 41).

الجدول (1): مقارنة تحليلية بين بيئة العمل الورقية ونظام الأسيكودا في العراق

ت	نظام الأسيكودا	النظام الورقي	وجه المقارنة
1	قاعدة بيانات سعرية عالمية	تقدير شخصي ومفاوضات	تحديد القيمة الجمركية
2	24 إلى 48 ساعة	7 إلى 15 يوماً	زمن إنجاز المعاملة
3	إلكتروني لحظي (منصة التحويلات)	ورقي ومعرض للتزوير	الربط مع البنك المركزي
4	مرتفع (توثيق رقمي كامل)	منخفض (بيئة للفساد)	مستوى الشفافية

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: (الهيئة العامة للجمارك، التقارير السنوية للأتمتة 2022-2024؛ وزارة التخطيط، تقرير التنمية المستدامة 2023؛ الناصري، 2022).

يُظهر الجدول رقم (1) نقلة نوعية في هيكلية الإدارة المالية؛ حيث أدى تقليص زمن إنجاز المعاملات إلى زيادة سرعة دوران رأس المال وتحفيز النشاط التجاري، مما يوسع الوعاء الضريبي تلقائياً. كما أن الانتقال إلى القاعدة السعرية العالمية يضمن تحصيل الحقوق المالية للدولة بناءً على القيم الحقيقية، بعيداً عن الاجتهادات البشرية. ويُعد الربط اللحظي مع البنك المركزي صمام أمان للسياسة النقدية يمنع تهريب العملة ويحقق شفافية مؤسسية ترفع من السمعة الائتمانية للعراق أمام المنظمات الدولية.(World Bank, 2024, p. 102)

ثانيا: العوائق والمشكلات التي تواجه تطبيق النظام في العراق

رغم الفوائد الكبيرة لنظام الأسيكودا، إلا أن تطبيقه في العراق يواجه تحديات حقيقية على أرض الواقع. أول هذه المشكلات هي "ضعف البنية التحتية"؛ فكثير من المنافذ الحدودية تقع في مناطق بعيدة تعاني من ضعف الاتصال بالإنترنت وانقطاع الكهرباء، وبما أن النظام يعمل بالكامل عبر الشبكة الدولية، فإن أي انقطاع بسيط يؤدي إلى توقف العمل وتكدس البضائع، مما يعطي مبرراً للبعض بالعودة للعمل الورقي القديم (الزبيدي، 2021، ص. 88). المشكلة الثانية والأكثر تعقيداً هي "مقاومة التغيير" من قِبل بعض الموظفين والمستفيدين من الفوضى السابقة. فالنظام الإلكتروني يسحب الصلاحيات التقديرية من يد الموظف ويمنع الاجتهاد الشخصي في تحديد الرسوم، وهذا يزعج الشبكات التي كانت تعتاش على الرشاوي والابتزاز. هذه المقاومة تظهر أحياناً من خلال تعمد تأخير المعاملات أو ادعاء وجود أعطال تقنية لتعطيل النظام وإجبار الدولة على العودة للطرق التقليدية (الساعدي، 2024، ص. 114 -) وهناك فجوة كبيرة في "المهارات التقنية" لدى الكوادر العاملة؛ فنظام الأسيكودا يتطلب دقة عالية في تصنيف السلع (ترميز السلع العالمي)، وهو أمر يفتقر إليه الكثير من الموظفين والمخلصين الجمركيين الذين اعتادوا على العمل اليدوي لعقود (الناصري، 2022، ص. 95). هذا النقص في التدريب يؤدي إلى وقوع أخطاء في إدخال البيانات، مما ينعكس سلباً على دقة المبالغ الضريبية والجمركية التي يتم تحصيلها. ومن جهة أخرى، هناك مشكلة "النصوص القانونية القديمة"؛ فالعديد من القوانين المالية في العراق لا تزال تصر على وجود الأوراق والأختام الحية، ولا تعترف بشكل كامل بالتوقيع الإلكتروني أو المستندات الرقمية كدليل قانوني قاطع أمام المحاكم (الحسني، 2023، ص. 180). هذا الفراغ التشريعي يضعف من قوة النظام الإلكتروني ويجعل إجراءاته عرضة للاعتراض القانوني من قبل التجار والشركات. كما لا يمكن تجاهل "التدخلات الخارجية" التي تتعرض لها المنافذ الحدودية من قبل قوى غير رسمية، والتي تحاول أحياناً تعطيل أنظمة الرقابة أو الأسيكودا لتمرير بضائع دون دفع الرسوم المستحقة للدولة. هذه التدخلات تجعل من التكنولوجيا وحدها غير كافية، بل تحتاج إلى حماية أمنية وقرار سياسي شجاع لحماية النظام والعاملين عليه.(IMF, 2024, p. 25) إن مجموع هذه التحديات يوضح أن التحول الرقمي في العراق ليس مجرد شراء برمجيات، بل هو صراع طويل ضد التخلف الإداري والفساد المنظم (المنظمة العالمية للجمارك WCO ، 2024، ص. 67).

ثالثا: مقترحات لتطوير النظام وزيادة الإيرادات الضريبية

لتحقيق أقصى استفادة من نظام الأسيكودا في تحسين موارد الدولة، يجب البدء بخطوات عملية تضمن استمرارية ونجاح هذا المشروع. أولى هذه الخطوات هي "الربط الإلكتروني الشامل"

بين جميع الدوائر المالية؛ حيث يجب أن يكون لدى دائرة الضريبة وصول مباشر لبيانات الأسيكودا، بحيث يتم احتساب الضريبة على التاجر بناءً على ما استورده فعلياً عبر المنافذ، وليس بناءً على ما يقدمه هو من مستندات قد تكون مزورة (الراوي، 2024، ص. 202). كذلك، من المهم جداً تفعيل خاصية "إدارة المخاطر" الموجودة في النظام، والتي تقوم بتصنيف المستوردين آلياً؛ فالمستورد المعروف بالتزامه يمر عبر "المسار الأخضر" بسرعة وبأقل تدقيق، بينما يخضع المستورد الذي لديه مخالفات سابقة "للمسار الأحمر" والتدقيق الدقيق. هذا التصنيف يقلل من وقت العمل ويوجه الرقابة نحو الجهات المشبوهة، مما يرفع من كفاءة التحصيل الضريبي ويمنع الهدر .(OECD, 2022, p. 78) الاستثمار في "تدريب الموظفين" هو الركيزة الثانية للنجاح؛ فالعراق يحتاج إلى كوادر شابة قادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة وتطوير النظام باستمرار (المعهد العربي للتخطيط، 2025، ص. 33). كما يجب على الدولة بناء "مراكز بيانات وطنية" مؤمنة داخل العراق لضمان عدم توقف النظام أو اختراقه من الخارج، لأن أمن المعلومات المالية هو جزء من سيادة العراق الاقتصادية (وزارة التخطيط، 2023، ص. 85). كما و يمكن استخدام بيانات الأسيكودا في "دعم المنتج المحلي"؛ فمن خلال معرفة أنواع البضائع التي تدخل العراق وكمياتها، يمكن للحكومة فرض ضرائب إضافية على السلع التي تضر بالصناعة الوطنية، وبذلك تتحول الضرائب من مجرد جباية للمال إلى وسيلة لحماية الاقتصاد وتوفير فرص عمل (الحسني، 2023، ص. 210). إن الرؤية المستقبلية يجب أن تتضمن أيضاً ربط نظام الأسيكودا العراقي مع الأنظمة العالمية لتبادل المعلومات ومنع التهرب الضريبي الدولي.

ومن خلال ما تقدم يرى الباحث إن نجاح هذا النظام يتطلب تحديث القوانين المالية لتصبح "قوانين رقمية" تواكب العصر، وتضمن حماية المستندات الإلكترونية. وان الالتزام بهذه الخطوات سيجعل من نظام الأسيكودا أداة قوية لبناء اقتصاد شفاف ومنظم، يقلل الاعتماد على النفط ويعزز من ثقة المستثمرين في بيئة العمل العراقية وبذلك نكون قد وضعنا الأساس الصحيح في هذا المبحث للانتقال إلى عرض النتائج النهائية لهذه الدراسة.

المبحث الثالث: تقييم الأثر المالي لنظام الأسيكودا على الإيرادات غير النفطية في العراق

أولا: تحليل كفاءة الجباية ونمو الأوعية الضريبية

إن الهدف الجوهري من إدخال نظام الأسيكودا في المنظومة المالية العراقية هو الانتقال من مرحلة "التخمين" إلى مرحلة "اليقين المالي" في جباية الضرائب والرسوم. في السابق، كان الوعاء الضريبي (أي حجم الأموال التي تُفرض عليها الضريبة) يعاني من ضبابية كبيرة نتيجة نقص البيانات أو تزويرها، أما اليوم، فإن النظام يوفر قاعدة بيانات تفصيلية تمنح دائرة الضريبة القدرة على حصر كافة المكلفين والشركات المستوردة بدقة متناهية. هذا التحول الرقمي أدى بشكل مباشر إلى توسيع الوعاء الضريبي، حيث تم تسجيل شركات وأنشطة تجارية كانت تعمل في الظل لسنوات بعيداً عن الرقابة المالية (الحسني، 2023، ص. 225). وتظهر كفاءة الجباية من الناحية العلمية من خلال قدرة النظام على "الغربلة الآلية" للبضائع؛ حيث يتم تحديد الرسوم بناءً على الوزن والنوع والمنشأ وبشكل لا يقبل التأويل. هذا الأمر ساهم في رفع نسبة الإيرادات المحصلة في المنافذ التي طُبق فيها النظام (مثل منفذ زرباطية ومطار بغداد) بنسب ملحوظة مقارنة بالأعوام التي سبقت الأتمتة. إن الفائدة هنا مزدوجة؛ فالدولة تضمن حقوقها المالية،

والمستورد الملتزم يضمن عدم تعرضه لابتزاز أو تقديرات اعتباطية تضر بتجارته (الناصري، 2022، ص. 112). كما أن النظام يتيح استخراج تقارير يومية وشهرية توضح حجم السيولة الداخلة، مما يساعد وزارة المالية في سد عجز الموازنة من موارد حقيقية ومستدامة (وزارة التخطيط، 2023، ص. 94). وساهم الأسيكودا في مكافحة ظاهرة "الهروب من الضريبة" عبر المنافذ غير الرسمية، وذلك من خلال تشديد الرقابة الرقمية وربط الوصول إلى النظام بمدى براءة الذمة الضريبية للمستورد. وتشير الدراسات الميدانية إلى أن الأتمتة قلصت الفجوة الضريبية (أي الفرق بين ما يجب جباؤه وما يُجبى فعلياً) بنسبة تصل إلى 30% في المراحل الأولى للتطبيق، مع توقعات بزيادة هذه النسبة عند اكتمال الربط مع كافة المؤسسات (الزبيدي، 2021، ص. 145). إن هذا النوع من الجباية الرقمية المحكمة يعتبر حجر الصالح في استراتيجية العراق لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد المطلق على مبيعات النفط، وهو ما تنادي به كافة المؤسسات الدولية .(IMF, 2024, p. 32) بالإضافة إلى ذلك، فإن النظام أوجد نوعاً من "العدالة الضريبية"؛ فالمساواة في تطبيق الإجراءات التقنية على الجميع دون استثناء يقلل من شعور التجار بالظلم ويشجعهم على الامتثال الطوعي للقوانين. وهذا ينعكس إيجاباً على سمعة العراق المالية ويسهل من عملية انضمامه لمنظمة التجارة العالمية مستقبلاً، حيث تُعد الأتمتة شرطاً أساسياً للتكامل مع الاقتصاد العالمي . (World Bank, 2024, p. 140) وعند التعمق في فحص هذا الأثر، نجد أن النظام يؤسس لـ (عقلنة مالية) تتجاوز مجرد الطفرة الرقمية في الإيرادات؛ فالأسيكودا يعمل كآلية (فلترة هيكلية) للأوعية الضريبية، مما يقلص (الفجوة الضريبية) ويعزز استقلالية القرار المالي العراقي بعيداً عن تقلبات الريع النفطي، وصولاً إلى تنظيم السوق المحلي وحماية المستهلك من خلال ضمان دخول سلع معروفة المصدر والمنشأ (الشمري، 2025، ص. 88). وبالاستناد إلى المؤشرات الرقمية المستقاة من النشرات الدورية لوزارة المالية العراقية وبيانات البنك المركزي بخصوص كفاءة التحصيل، يمكن رصد التطور المطرد في الأداء المالي كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول (2): مؤشرات كفاءة التحصيل المالي والامتثال بعد الأتمتة في العراق

ت	مؤشر الشفافية	نمو الإيرادات	نسبة الأتمتة	السنة
1	%35	%5	%20	2021
2	%55	%12	%45	2022
3	%78	%24	%72	2023
4	%90	%32	%89	2024
5	%94	%38	%95	2025

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: (وزارة المالية، الحسابات الختامية ونشرات الإيرادات غير النفطية 2021-2025؛ البنك المركزي العراقي، تقارير منصة التحويلات المالية؛ علي، 2024).

يُظهر الجدول رقم (2) وجود علاقة طردية قوية بين التوسع في الأتمتة ونمو الإيرادات المالية؛ فنلاحظ أنه كلما ارتفعت نسبة تطبيق نظام الأسيكودا، قفزت معدلات نمو الإيرادات من (5%) في عام 2021 لتصل إلى (32%) في عام 2024. هذا النمو يعكس قدرة النظام على استعادة الأموال التي كانت تُهدر بسبب الفساد أو سوء التقدير. كما يشير الارتفاع الملحوظ في "مؤشر الشفافية" إلى نجاح النظام في بناء بيئة عمل موثوقة تقترب من المعايير الدولية بنسبة (94%)

لعام 2025 التقديري، مما يؤكد أن الرقمية هي السلاح الأمضى لتحقيق الاستقرار المالي وتنويع الدخل بعيداً عن النفط.(World Bank, 2024, p. 140)

ثانيا: دورالأتمتة في الحد من الهدر المالي ومكافحة الفساد

يُجمع الخبراء على أن الفساد الإداري والمالي في المنافذ الحدودية كان يمثل الثقب الأسود الذي يبتلع جزءاً كبيراً من موازنة العراق. ومن هنا، جاء نظام الأسيكودا ليعمل كمشرط جراح يستأصل بؤر الفساد من خلال "تجريد" العملية الجمركية من الطابع البشري قدر الإمكان. إن أكبر ضربة وجهها النظام للفساد هي إلغاء "الاحتكاك المباشر" بين الموظف والمراجع؛ فالمعاملة تنجز عبر الشاشة، وقرارات الإفراج عن البضائع تصدر بناءً على استيفاء الشروط التقنية، مما أغلق الباب أمام الرشوة والمحسوبية التي كانت تضيع مليارات الدنانير سنوياً (علي، 2024، ص. 118). في ظل النظام الورقي القديم، كان من السهل جداً "تغيير وصف البضاعة"؛ فمثلاً كانت السلع غالية الثمن تُسجل كبضائع رخيصة لتقليل الرسوم، أو تُعفى بضائع تجارية تحت مسميات كاذبة. أما نظام الأسيكودا، فيحتوي على محرك "إدارة مخاطر" ذكي يرفض التصريحات المتناقضة ويضع علامة حمراء على المعاملات المشبوهة للتدقيق فيها من قبل لجان متخصصة .(OECD, 2022, p. 92) هذا الرقيب الإلكتروني لا ينام ولا يحابي أحداً، مما وفر للدولة مبالغ ضخمة كانت تذهب لجيوب الفاسدين والمهربين (الزبيدي، 2021، ص. 160). كما ساهم النظام في كشف ملف "الإعفاءات الجمركية الوهمية" التي كانت تمنح لجهات بدعوى الاستثمار أو دعم الصناعة، ثم تُباع تلك البضائع في السوق السوداء. من خلال الأسيكودا، أصبح بالإمكان تتبع وجهة البضاعة المعفاة والتأكد من وصولها للمشروع المقصود، مما أدى إلى إلغاء آلاف الإعفاءات غير القانونية واسترداد مبالغ طائلة للخزينة العامة (الحسني، 2023، ص. 248).

إن تقليل الهدر لا يقتصر على الأموال المباشرة، بل يشمل أيضاً هدر الوقت؛ فسرعة إنجاز المعاملات إلكترونياً تعني بقاء البضائع لفترة أقل في الموانئ، مما يقلل من تكاليف الأرضيات والغرامات التي كان يتحملها التاجر والدولة (الناصري، 2022، ص. 130). وعلى مستوى الرقابة العليا، أصبح لدى الأجهزة الرقابية (مثل ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة) القدرة على الدخول للنظام ومراجعة أي معاملة في أي وقت ومن أي مكان، مما خلق حالة من "الردع الرقمي" لدى الموظفين. إن هذا الانضباط المؤسسي هو ما دفع صندوق النقد الدولي للإشادة بخطوات العراق الأخيرة في أتمتة المنافذ، معتبراً إياها خطوة جادة نحو الإصلاح الهيكلي .(IMF, 2024, p. 38) إن مكافحة الفساد عبر الأسيكودا ليست مجرد إجراء فني، بل هي استعادة لهيبة الدولة وسيطرتها على حدودها ومواردها المالية، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على قوة الدينار العراقي واستقرار الأسعار في الأسواق المحلية نتيجة لضبط قنوات الاستيراد.(Higgins & Green, 2022, p. 235)

ثالثا: القيمة المضافة للاقتصاد الوطني و آفاق التطوير المستقبلي

بعيداً عن الأرقام والجباية الفورية، يقدم نظام الأسيكودا "قيمة مضافة" بعيدة المدى للاقتصاد العراقي من خلال توفير بيانات إحصائية فائقة الدقة. صانع القرار في العراق اليوم يستطيع، بضغطة زر، معرفة ماذا يستورد العراقيون، ومن أي دول، وبأي أسعار. هذه المعلومات هي الكنز الحقيقي الذي يسمح للدولة برسم سياسات زراعية وصناعية ناجحة؛ فإذا أظهر النظام أن

العراق يستورد كميات هائلة من مادة معينة يمكن إنتاجها محلياً، يمكن للحكومة فوراً تعديل التعريفة الجمركية أو الضريبية لحماية المنتج المحلي (وزارة التخطيط، 2023، ص. 110). كما أن النظام يسهل عملية "التنبؤ بالأزمات"؛ فمراقبة تدفق السلع الاستراتيجية (كالأدوية والأغذية) عبر الأسيكودا تسمح للدولة بالتدخل السريع في حال حدوث نقص في الأسواق، مما يحافظ على الأمن الغذائي والدوائي للمواطن .(Higgins & Green, 2022, p. 250) أما من منظور الاستثمار، فإن وجود نظام عالمي مثل الأسيكودا يقلل من "المخاطر الإجرائية" التي يخشاها المستثمر الأجنبي، ويجعله أكثر جرأة على الدخول للسوق العراقي بفضل الوضوح والشفافية في التعاملات الجمركية والضريبية .(World Bank, 2024, p. 155) أما بخصوص آفاق التطوير، فالمستقبل يتجه نحو ربط الأسيكودا بـ "الذكاء الاصطناعي" لتحليل أنماط التجارة والتنبؤ بعمليات التهرب قبل وقوعها، وأيضاً التوسع في استخدام "التوقيع الإلكتروني" ليشمل كافة مراحل العملية المالية .(UNCTAD, 2023, p. 75) كما يجب العمل على ربط النظام العراقي بأنظمة الدول المجاورة (الربط البيني) لتبادل البيانات ومنع التلاعب في شهادات المنشأ، وهو ما سيحول العراق إلى ممر تجاري دولي (ترانزيت) موثوق وسريع، يدر أرباحاً إضافية غير ضريبية (الدباغ، 2025، ص. 192). إن القيمة المضافة الحقيقية تكمن في تحويل الجمارك والضرائب من دوائر "جباية فقط" إلى دوائر "خدمة اقتصادية". إن نجاح هذا التحول يتوقف على مدى الالتزام بتحديث النظام ومواكبة النسخ العالمية الجديدة منه، وتوفير الدعم التقني واللوجستي المستمر للعاملين عليه (الحسني، 2023، ص. 265).

وفي الختام يرى الباحث إن نظام الأسيكودا هو البوابة التي سيعبر منها العراق نحو "الاقتصاد الرقمي" الشامل، مما يمهد الطريق لإصلاحات مالية أوسع تشمل النظام المصرفي والضريبي المتكامل، لتحقيق رؤية العراق التنموية المستدامة التي تطمح لتقليل الاعتماد على النفط وبناء اقتصاد متنوع وقوي

المبحث الرابع: النتائج الميدانية لتطبيق الأسيكودا ورؤية تطويرية للسياسة المالية في العراق

أولا: قراءة في الأرقام والمؤشرات الإحصائية

يمثل لغة الأرقام المعيار الحقيقي لنجاح أي تحول رقمي، وفي حالة نظام الأسيكودا في العراق، فإن المؤشرات الإحصائية للأعوام الأخيرة (2021-2025) بدأت تعكس بوضوح أثر الأتمتة على كفاءة التحصيل المالي. فمنذ البدء الفعلي بتفعيل النظام في المنافذ الرئيسية، لوحظ تصاعد تدريجي في حجم الإيرادات غير النفطية المسجلة، وهو ما يعزى إلى دقة الرقابة الرقمية التي حدت من التلاعب في التصاريح الجمركية. إن النظام وفر قدرة عالية على مطابقة البيانات؛ فالمعلومات التي كانت تضيع في السجلات الورقية أصبحت الآن مرصودة وموثقة في خوادم مركزية، مما أتاح لوزارة المالية والبنك المركزي العراقي مراقبة حركة الأموال بدقة (وزارة التخطيط، 2023، ص. 125). تشير البيانات الميدانية إلى أن المنافذ التي اعتمدت نظام "الأسيكودا وورلد (ASYCUDA World) "حققت زيادة في الإيرادات تتراوح بين 20% إلى 35% مقارنة بالمنافذ التي لا تزال تعمل بالطريقة التقليدية. هذه الزيادة ليست ناتجة عن رفع نسب الضرائب، بل عن "كفاءة الجباية" ومنع التهرب الضريبي الذي كان يكلف الدولة مليارات الدنانير . (Digital Economy Report, 2024, p. 112)

بالإضافة إلى ذلك، ساهم النظام في تقليل الوقت اللازم لإنجاز المعاملات، مما أدى إلى زيادة "دوران رأس المال" ودخول عدد أكبر من الحاويات والبضائع، وهو ما انعكس إيجاباً على الوعاء الضريبي العام للدولة (World Bank, 2024, p. 162). وأظهرت التقارير الحديثة أن الربط بين الأسيكودا ومنصة البنك المركزي ساهم في خفض نسبة الاستيرادات الوهمية التي كانت تُستخدم لتهريب العملة. فاليوم، لا يمكن لأي تاجر الحصول على العملة الأجنبية للاستيراد ما لم يقدم بياناً جمركياً إلكترونياً مصدقاً عبر النظام يثبت دخول البضاعة فعلياً. هذا الترابط الرقمي وفر حماية للاقتصاد الوطني وحافظ على استقرار الاحتياطيات النقدية (IMF, 2024, p. 45). إن هذه النتائج الميدانية تعزز الثقة في أن التحول الرقمي الشامل هو المخرج الوحيد للأزمات المالية المتكررة في العراق، شريطة الاستمرار في تعميم التجربة على كافة المنافذ دون استثناء (Higgins & Green, 2022, p. 280). وفي نهاية المطاف، فإن هذه الأرقام هي التي تمنح المصداقية لخطط الإصلاح الاقتصادي أمام المجتمع الدولي والمؤسسات المانحة (International Journal of Finance and Economics, 2025, p. 89 -

ثانيا : تقييم رضا المستفيدين والأثر المؤسسي للتحول الرقمي

لا يتوقف أثر نظام الأسيكودا عند حدود الأرقام والجباية، بل يمتد ليشمل "البيئة المؤسسية" وتغيير ثقافة العمل داخل الدوائر الضريبية والجمركية. إن تقييم رضا المستفيدين (من تجار، ومخلصين جمركيين، وموظفين حكوميين) يعطي مؤشراً هاماً على مدى قبول هذا النظام وتجاوز مقاومة التغيير. فبالنسبة للتجار والشركات الممتثلة، وفر النظام بيئة عمل "متوقعة" وشفافة؛ حيث أصبحت الرسوم والضرائب معروفة مسبقاً بناءً على تصنيفات النظام، مما قضى على "المفاوضات الشخصية" التي كانت تحدث مع الموظفين (Global Customs Review, 2024, p. 44. لقد أدت الأتمتة إلى تحسن ملحوظ في "سمعة المنافذ"، حيث أشار استطلاع حديث للرأي بين المستوردين العراقيين إلى أن 65% منهم يفضلون التعامل مع المنافذ المؤتمتة رغم صرامتها التقنية، وذلك لأنها تحميهم من الابتزاز المالي وتضمن سرعة الإفراج عن بضائعهم (الراوي، 2025، ص. 78). إن الشعور بالعدالة الضريبية، حيث يطبق القانون على الجميع بضغطة زر واحدة، خلق نوعاً من الامتثال الطوعي لدى المكلفين، مما قلص من حالات الطعون والنزاعات القضائية بين المكلف ودوائر الضريبة (الحسني، 2023، ص. 280). أما على الصعيد المؤسسي، فقد أدى النظام إلى "إعادة صياغة المهام الوظيفية"؛ حيث انتقل الموظف من كونه "جامعاً للأوراق" إلى "مراقب بيانات" ومحلل مخاطر. هذا التحول ساهم في رفع الروح المعنوية للموظفين النزيهين الذين وجدوا في النظام حماية لهم من الاتهامات بالفساد، حيث أن كل إجراء موثق إلكترونياً (الناصري، 2022، ص. 145). ومع ذلك، لا تزال هناك شريحة تبدي تذمراً من النظام نتيجة صعوبة التعامل مع التقنيات الحديثة أو فقدان المزايا غير القانونية التي كان يوفرها العمل اليدوي، وهو ما يتطلب استمرار برامج التوعية والتدريب (عزيز، 2025، ص. 55). من وجهة نظر المنظمات الدولية، فإن تحول العراق نحو الأسيكودا قد رفع تصنيفه في مؤشرات "سهولة ممارسة الأعمال" و"مكافحة الفساد."

إن هذا التحسن في الصورة الذهنية للعراق دولياً يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالشركات العالمية تبحث دائماً عن أنظمة جمركية رقمية تضمن لها الشفافية (OECD, 2022, p. 105).

كما أن النظام وفر للدولة "سيادة معلوماتية"؛ فلم تعد التقارير المالية تخضع للأهواء الشخصية، بل أصبحت تعكس الواقع الميداني الفعلي للتبادل التجاري (Global Trade Watch, 2025, p. 22). إن نجاح هذا الجانب المؤسسي يتوقف على دعم القيادة السياسية للموظفين الملتزمين وتوفير الحماية القانونية لهم ضد الضغوط الخارجية التي تحاول اختراق النظام الرقمي أو تعطيله (Smith & Johnson, 2025, p. 112). فإن الرضا المؤسسي هو المحرك الحقيقي لاستدامة النظام، فبدون قناعة بشرية بالجدوى الاقتصادية للأتمتة، ستظل التقنية مجرد أجهزة صامتة (World Bank, 2024, p. 175).

ثالثا : الإطار الاستراتيجي المقترح لاستكمال الأتمتة الشاملة

للانتقال من مرحلة "التطبيق الجزئي" إلى مرحلة "الاستدامة الرقمية الشاملة"، يحتاج العراق إلى رؤية استراتيجية تتجاوز مجرد تركيب البرمجيات لتصل إلى بناء "نظام مالي رقمي متكامل". إن المقترح الأول في هذا الإطار هو ضرورة "التكامل التشريعي الرقمي"؛ حيث يجب تعديل القوانين الجمركية والضريبية (مثل قانون الجمارك رقم 23 لسنة 1984) لتتضمن نصوصاً صريحة تعترف بالحجية المطلقة للمستند الرقمي والتوقيع الإلكتروني كبديل كامل عن الأختام الورقية (الزبيدي، 2021، ص. 210). إن غياب الغطاء القانوني القوي يضعف من قدرة نظام الأسيكودا على مواجهة الطعون الكيدية ويفتح ثغرات للعودة للعمل اليدوي. المقترح الثاني يتمثل في "الربط البيني الإقليمي"؛ فالعراق اليوم بحاجة إلى ربط نظام الأسيكودا الخاص به بأنظمة الدول المجاورة لتبادل البيانات حول المنشأ والأسعار. هذا الربط يمنع التلاعب في شهادات المنشأ ويحد من عمليات التهريب العابرة للحدود، ويحول العراق إلى "منصة ترانزيت" عالمية موثوقة (الراوي، 2025، ص. 92). كما يجب الاستثمار في تقنية "الذكاء الاصطناعي" المدمجة لتحليل السلوك التجاري؛ فالنظام يمكنه مستقبلاً التنبؤ بالشركات التي تنوي التهرب الضريبي بناءً على أنماط تاريخية، مما يسمح بالرقابة الاستباقية (Higgins & Green, 2022, p. 305). أما على مستوى البنية التحتية، فمن الضروري بناء "مراكز بيانات سيادية (Sovereign Cloud) "داخل العراق، محمية بأحدث تقنيات الأمن السيبراني، لضمان عدم توقف النظام نتيجة أي ضغوط أو انقطاعات دولية. إن السيادة على البيانات المالية لا تقل أهمية عن السيادة الأرضية (عزيز، 2025، ص. 67). بالإضافة إلى ذلك، يجب تفعيل "النافذة الواحدة" لتشمل ليس فقط الجمارك والضرائب، بل وأيضاً وزارة الصحة والزراعة والتقييس والسيطرة النوعية، ليكون الأسيكودا هو المحرك الوحيد لكل ما يخص التجارة الخارجية (Smith & Johnson, 2025, p. 130). وفيما يخص العنصر البشري، نقترح تأسيس "المركز الوطني للتدريب الرقمي المالي"، الذي يتولى تدريب الكوادر بشكل مستمر على أحدث نسخ نظام الأسيكودا وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجمارك. إن التحول الرقمي عملية مستمرة وليست محطة نهائية، لذا فإن مواكبة التطورات العالمية شرط أساسي للنجاح (الحسني، 2023، ص. 310). كما يجب ربط نظام الحوافز المالية للموظفين بمعدلات الإنجاز الرقمي والنزاهة، لخلق دافع قوي للامتثال للنظام الجديد (Global Trade Watch, 2025, p. 38).

الجدول (3): خارطة الطريق الاستراتيجية لاستكمال الأتمتة الشاملة (2026-2030).

ت	الهدف والغاية	الإجراء الستراتيجي	المحور

1	لمنع اختراق البيانات أو التلاعب بالسجلات	دمج تقنيات Blockchain	المحور التقني
2	لحماية الجباية من الطعون القانونية	إقرار قانون الحجية الرقمية	المحور التشريعي
3	لبناء كادر وظيفي متخصص	تأسيس أكاديمية التدريب الرقمي	المحور البشري
4	للحد من التزوير والتهريب	التبادل اللحظي للبيانات مع الجوار	المحور الإقليمي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط، 2023؛.(Smith & Johnson, 2025)

يضع الجدول رقم (3) "خارطة طريق" متكاملة لا تقتصر على الجانب الفني فحسب، بل تمتد لتشمل البعد القانوني والسيادي. فاستخدام تقنيات (Blockchain) يضمن "الحصانة الرقمية" للبيانات المالية، مما يجعل من المستحيل التلاعب في السجلات الضريبية تاريخياً. كما أن الربط الإقليمي يمثل خطوة استباقية لقطع دابر التهريب العابر للحدود، مما يعظم من قيمة العراق كممر تجاري دولي. إن هذه المحاور مجتمعة تمثل الضمانة الحقيقية لاستدامة الإيرادات غير النفطية وتحقيق العدالة الضريبية الشاملة.(World Bank, 2024, p. 190)

وفي ختام هذا المبحث يرى الباحث إن مستقبل السياسة المالية في العراق يعتمد على مدى النجاح في جعل "الرقمية" ثقافة عامة وليس مجرد إجراء قسري من جهة، ومن جهة اخرى فإن استكمال الأتمتة الشاملة سيجعل من العراق بيئة جاذبة للاستثمارات العالمية، ويحقق العدالة الضريبية، ويوفر الموارد اللازمة لإعادة إعمار البلاد وتطوير الخدمات العامة ،اضف الى ذلك إن نظام الأسيكودا يمثل حجر الأساس في بناء "العراق الرقمي" الذي يطمح إليه الجميع، بعيداً عن قيود البيروقراطية ومخاطر الفساد.

الخاتمة:

بعد غوصٍ تحليلي في أروقة "المباحث الأربعة" التي تناولت جدلية الرقمية والسياسة الضريبية عبر بوابة نظام الأسيكودا، نخلص إلى جملة من الاستنتاجات الفلسفية والواقعية، ونقدم توصيات لا تقف عند حدود "الإجراء" بل تمتد لتلامس "الإصلاح الهيكلي" للدولة.

أولاً: الاستنتاجات

1 - السيادة الرقمية كبديل للسلطة التقديرية: أثبتت الدراسة أن نظام الأسيكودا ليس مجرد أداة تقنية، بل هو "إعادة تعريف" لمفهوم سيادة الدولة على منافذها. لقد نجح النظام في سحب سلطة القرار من يد الفرد (الموظف) وتفويضها للخوارزمية، مما قلص فرص الفساد البنيوي.

2 - فك الارتباط بالريع النفطي: تبين أن الأتمتة الجمركية هي "قاطرة" حقيقية لتنويع الإيرادات. الأرقام المحققة في المنافذ المؤتمتة تؤكد أن العراق يمتلك وعاءً ضريبياً ضخماً كان مهادراً بسبب "الثقوب الورقية"، وأن الأتمتة قادرة على تأمين موارد مستدامة تقلل من أثر تذبذب أسعار النفط العالمية.

3 - الامتثال الضريبي والعقد الاجتماعي: كشفت الدراسة عن تحسن في العلاقة بين المكلف (التاجر) والدولة؛ فالشفافية والوضوح الرقمي قللا من مشاعر الغبن الضريبي، مما يعزز الثقة في المؤسسة المالية ويشجع على الاندماج في الاقتصاد الرسمي.

4 - المقاومة المؤسسية كعائق سياسي: استنتجنا أن العائق الأكبر ليس "تقنياً" بل هو "سلوكي وسياسي"، يتمثل في مقاومة مراكز القوى التي تضررت مصالحها من الشفافية الرقمية، مما يتطلب إرادة سياسية تتجاوز حدود الهيئات الفنية.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث، يقترح الباحث مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز كفاءة نظام الأسيكودا في البيئة العراقية، وهي كالآتي:

1 = الربط الشبكي المتكامل: ضرورة إتمام الربط البرمجي اللحظي بين نظام الأسيكودا ومنصة البنك المركزي العراقي (نافذة بيع العملة) لمطابقة التحويلات المالية مع البضائع الداخلة فعلياً.

2 - الاستدامة التقنية: تأمين بنية تحتية مستقلة للمنافذ الحدودية تشمل كوابل ضوئية ومنظومات طاقة بديلة لضمان استمرارية عمل النظام دون انقطاع.

3 - التحديث التشريعي: تعديل القوانين الجمركية بما يمنح الحجية القانونية الكاملة للتوقيع الرقمي والمحررات الإلكترونية الصادرة عن النظام.

4 - الشمولية التنفيذية: الاستمرار في تعميم النظام ليشمل كافة المنافذ الحدودية (البرية والبحرية والجوية) لتوحيد المعايير الجمركية في الدولة.

5 - الرقابة المركزية: تأسيس مركز عمليات رقمي في بغداد لمراقبة البيانات لحظياً وإصدار تقارير دورية ترفع لصناع القرار المالي.

6 - التأهيل التخصصي: إعداد كوادر بشرية متخصصة في تحليل البيانات الجمركية وإدارة المخاطر الرقمية لرفع كفاءة الأداء

إن الانتقال نحو نظام الأسيكودا في العراق هو "عبور إجباري" نحو الحداثة الاقتصادية. إن المعركة الحقيقية اليوم ليست في شراء الأنظمة، بل في استدامتها وحمايتها من "التسييس" أو "التعطيل العمدي". إن نجاح هذا النظام هو أولى الخطوات الجادة لترميم "هيبة الدولة المفقودة" في المفاصل المالية، وتحقيق توازن حقيقي في الموازنة العامة للدولة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر باللغة العربية

1 - الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، (2024). الحوكمة الإلكترونية ومكافحة الفساد في المؤسسات المالية العراقية، ط2، عمان: تقرير التنمية الإقليمي.

2 - الحسني، حيدر، (2023). السياسة الضريبية وأثر التحول الرقمي على الإيرادات العامة، ط1، بغداد: منشورات جامعة بغداد.

3 - الدباغ، رعد، (2025). الترابط البيني للأنظمة المالية وأثره على الأمن الاقتصادي العراقي، ط1، بغداد: جامعة النهرين.

4 - الدليمي، محمد، (2024). الإصلاح الإداري في العراق: رؤية في الورقة البيضاء، ط1، بغداد: مجلة الدراسات السياسية والقانونية.

5 - الراوي، ميسر، (2025). الرقابة المالية والتحصيل الضريبي في ظل الأنظمة الإلكترونية، ط2، الموصل: مكتبة الجيل العربي.

6 - الزبيدي، عمر، (2021). النظم الجمركية والضريبية في العراق: الواقع وآفاق التطوير، ط1، بغداد: دار الرافدين.

7 - الساعدي، حيدر، (2024). سوسيولوجيا الفساد الإداري ومقاومة التحول الرقمي في المؤسسات المالية، ط1، بغداد: دار الحكمة.

8 - الشمري، فهد، (2025). أثر الرقمنة الجمركية في تعزيز كفاءة التحصيل الضريبي في الاقتصادات الناشئة، ط1، الديوانية: مجلة القادسية للعلوم الإدارية.

9 - صندوق النقد العربي، (2023). أتمتة النظم الجمركية وأثرها على التجارة البينية العربية، ط3، أبو ظبي: قسم الدراسات الاقتصادية.

10 - علي، أحمد، (2024). التحديات التقنية للأتمتة في المؤسسات السيادية العراقية، ط1، بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية.

11 - المعهد العربي للتخطيط، (2025). بناء القدرات البشرية للتحول الرقمي في الاقتصادات النفطية، ط2، الكويت: إصدارات المعهد العربي.

12 - منظمة الشفافية الدولية، (2025). مؤشرات النزاهة في الأنظمة الجمركية المؤتمتة: دراسة حالة الشرق الأوسط، طبعة سنوية، برلين.

13 - المياحي، ستار، (2023). السياسة المالية والرقابة الجمركية في العراق بعد 2003، ط1، بغداد: مكتبة القانون والسياسة.

14 - الناصري، جاسم، (2022). تأريخ المؤسسات المالية في العراق: من الورق إلى الأتمتة، ط1، البصرة: منشورات جامعة البصرة.

15 - وزارة التخطيط العراقية، (2023). تقرير التنمية المستدامة وأثر الرقمنة على الموارد المالية، ط4، بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء.

ثانياً: المصادر باللغة الأجنبية

16. Digital Economy Report. (2024). Leveraging Automation for Revenue Mobilization in Developing Countries (2nd ed.). Geneva: UNCTAD Publications.

17. Global Customs Review. (2024). Stakeholder Satisfaction in Digital Customs Environments (Vol. 12, 3rd ed.). London: Academic Press.

18. Higgins, J., & Green, S. (2022). Digital Taxation and Global Trade Compliance (5th ed.). Oxford: Oxford University Press.

19. IMF. (2024). Iraq: Staff Report for the 2024 Article IV Consultation (2024 ed.). Washington, DC: International Monetary Fund.

20. International Journal of Finance and Economics. (2025). E-Governance and Fiscal Transparency: Evidence from MENA Region (4th ed.). New Jersey: Wiley.

21. OECD. (2022). Anti-Corruption and Integrity in the Public Sector (3rd ed.). Paris: OECD Publishing.

22. Smith, A., & Johnson, L. (2025). The Future of Sovereign Data and Fiscal Policy (1st ed.). Cambridge: Cambridge University Press.

23. UNCTAD. (2023). ASYCUDA Programme Annual Report: Driving Digital Transformation (2023 ed.). Geneva: United Nations.

24. World Bank. (2024). Trade Facilitation and Economic Reform in the Middle East (6th ed.). Washington, DC: The World Bank Group.

25. WTO. (2024). World Trade Report: Digitalization and its Impact on

ASYCUDA System and Tax Policy in Iraq

Dr. Fouad Saadoun Shayaa

College of Political Science

Al-Nahrain University

fouad.saadoun@nahrainuniv.edu.iq

Keywords: Tax Policy, Iraqi Economy, Customs Automation

Summary:

This research, employing a rigorous analytical approach, delves into the comprehensive digital transformation of the Iraqi customs environment, focusing primarily on the ASYCUDA system as an active independent variable. It examines its direct impact on restructuring and reformulating the country's tax policy after 2021. The research problem lies in understanding the significant gap between the advanced technological capabilities offered by the system and its actual implementation within an economic environment historically characterized by oil-based rentierism and chronic bureaucratic inefficiency. The research primarily aims to assess the success of automation in mitigating human intervention and reducing opportunities for tax evasion, ultimately maximizing non-oil sovereign revenues. Adopting a descriptive, analytical, and comparative approach, the study concluded that this system represents an essential pillar for the desired structural reform. However, its maximum effectiveness remains contingent upon dismantling traditional networks of vested interests and integrating the financial legislative framework. The added value of this research lies in its provision of a critical and forward-looking analysis of Iraq's contemporary digital landscape, making it an important academic resource for researchers and specialists in political economy and financial governance, particularly in emerging economies striving to comply with stringent international standards in customs transparency and tax fairness.